



التجمع الفلسطيني للتحرير يطالب بمحاسبة ومقاطعة السلطة الفلسطينية على أثر اغتيال نزار بنات حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة

نحن المنظمات الموقعة أدناه، والمجتمعات التي نمثلها، ندين بشدة ونستنكر الاغتيال الوحشي للناشط السياسي الفلسطيني نزار بنات.

بعد محاولات فاشلة متكررة لإسكات نزار بنات، قامت قوات الأمن الوقائي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تمولها الولايات المتحدة وتدريبها، باغتياله بدم بارد. منذ نشأته، كان جهاز الأمن الوقائي بمثابة أداة للتنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وقوات الاستعمار الإسرائيلي، ولطالما أعطى الأولوية لمصالح المستعمر الإسرائيلي وحلفائه فوق مصالح الشعب الفلسطيني. تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية متساوية ومنفصلة ومشاركة عن هذا الاغتيال ويجب أن تخضع للمساءلة الكاملة. في وقت ينتفض فيه الشعب الفلسطيني بشكل فعال ضد الظلم والإستعمار الإسرائيلي، ويلهم تضامناً عالمياً متزايداً لغاية تحرير فلسطين، ويعيد بناء الوحدة الفلسطينية من الشيخ جراح إلى سلوان وبيتا وغزة واللد وعبر مخيمات اللاجئين في محيط فلسطين، أدت عملية اغتيال السلطة الفلسطينية للناشط بنات إلى غض الانتباه عن العنف والجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. نتيجة لذلك، تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتعزيز نطاق هذا العنف بينما تقوض جهود الوحدة الفلسطينية في نضالنا من أجل التحرير.

على الرغم من التنديد العالمي والاحتجاجات التي تطالب بتنحي السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنها تقوم بقمع متزايد للأشخاص الذين تدعي تمثيلها والذين ينبغي أن تدافع عنهم.

من خلال أتباع وتنفيذ الأوامر الاستعمارية و تدشين تاريخ طويل وموثق من القمع العنيف ضد نشطاء التحرير الفلسطينيين، أثبتت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضوح أنها في شكلها الحالي لا تمثل ولا يمكنها أن تمثل المصالح الوطنية الفلسطينية. كما أنه من الواضح بشكل لا لبس فيه أن السلطة الوطنية الفلسطينية غارقة في الفساد وستواصل التعاون مع القوات الاستعمارية الإسرائيلية. علاوة على ذلك، فقد انتهى تفويض السلطة الوطنية الفلسطينية عن طريق الانتخابات في عام ٢٠٠٩ وفشلت السلطة بإجراء الانتخابات كما يطالب الشعب الفلسطيني.

في هذه المرحلة الحاسمة من النضال من أجل تحرير فلسطين، من الضروري العودة إلى المهمة الأصلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتفكيك آليات التنسيق الاستعماري التي أنتجتها اتفاقيات أوسلو، ومحاسبة جميع "القادة" الذين هوى بقضيتنا إلى هذا الطريق الكارثي.

بناءً على ذلك، فإننا ندعو جميع أنصار فلسطين، سواء كانوا حكومات أو منظمات أو أفراد، إلى مقاطعة السلطة الوطنية الفلسطينية حتى إعادة ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية واستيفاء المطالب التالية:

- (١) تشكيل لجنة مستقلة عن أي من هيئات السلطة الوطنية الفلسطينية على الفور لتقصي الحقائق للتحقيق في اغتيال نزار بنات والفساد داخل السلطة الوطنية الفلسطينية؛
 - (٢) اعتقال كل من شارك في التخطيط لاغتيال نزار بنات واتهامهم بالقتل من قبل نفس اللجنة المستقلة؛
 - (٣) إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية وتبني المطلب الفلسطيني بالإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية؛
 - (٤) تشكيل لجنة لترتيب انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني تشريعية ورناسية شاملة في إطار زمني سريع وواضح. ولحين إجراء هذه الانتخابات، يجب تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مؤقتة. سيتم تكليف كلا الهيئتين، المؤقتة والقائمة، في المقام الأول بضمان تلبية الاحتياجات الفلسطينية بنزاهة، والتأكيد بأن جميع الهيئات والمسؤولين المنتخبين يخدمون فقط الشعب الفلسطيني، وفي المقام الأول خدمة النضال الفلسطيني من أجل التحرير والعودة؛
 - (٥) إعادة الهيكلة الفورية للأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يخدم المصالح الوطنية والشعب الفلسطيني والدفاع عنه، وفي مقدمتها التصدي لجميع أشكال ومظاهر الاستعمار الإسرائيلي؛
 - (٦) إعادة بناء وتنشيط منظمة التحرير الفلسطينية وتفويضها وفق مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني.
- نكرم صمود نزار بنات في مقاومة الاستعمار والفساد الداخلي بتأكيد التزامنا بالمبادئ التي عاشها ومات من أجلها. نتقدم بأحر التعازي لأسرته وزوجته وأولاده والشعب الفلسطيني بأسره.

ت.ف.ت ٢٠٢١/٦/٢٩